برنامج الأمم المتحدة للبيئة

CBD/SBSTTA/28/2/Add.3-CBD/SBI/7/2/Add.1

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

Distr.: General
22 July 2026
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية
الاجتماع الثامن والعشرون
نيروبي، 27 يوليو/تموز – 1 أغسطس/آب 2026
البند 3 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
التخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض: الاستعراض العالمي للتقدم الجماعي في تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الاجتماع السابع
نيروبي، 4–12 أغسطس/آب 2026
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت**
التخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض: الاستعراض العالمي للتقدم الجماعي في تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي

موجز الاستعراض العالمي للتقدم الجماعي في تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي واستنتاجاته ورسائله الرئيسية***

مذكرة من الأمانة

1– تُقدَّم هذه الوثيقة بصورة مشتركة إلى الاجتماع الثامن والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والاجتماع السابع للهيئة الفرعية للتنفيذ.

2– وأدرج موجز للاستنتاجات والرسائل الرئيسية للتقرير العالمي عن التقدم الجماعي في تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي في المرفق الأول للوثيقة CBD/SBSTTA/28/2-CBD/SBI/7/2. ومنذ نشر تلك الوثيقة، نُقِّح التقرير العالمي بعد استعراضه من قبل النظراء، بما يتماشى مع عملية صياغة التقرير العالمي والجدول الزمني الواردين في المرفق الرابع للمقرر 32/16، كما هو موضح في CBD/SBSTTA/28/2-CBD/SBI/7/2. وقد نُقح موجز الاستنتاجات والرسائل الرئيسية هذا وأدرج في مرفق هذه الوثيقة. ويتوفر موجز للتعليقات الواردة خلال استعراض النظراء، وكيفية معالجتها في الوثيقة CBD/SBSTTA/28/INF/13. وبالإضافة إلى ذلك، جميع التعليقات الواردة متاحة على الصفحة الشبكية للإخطار رقم 2026–047.

---

* CBD/SBSTTA/28/1.

** CBD/SBI/7/1.

*** تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

المرفق

موجز التقرير العالمي واستنتاجاته ورسائله الرئيسية*

موجز مقتضب

الغرض والأساس: يعد إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي اتفاقا دوليا تاريخيا، اعتمده 196 طرفا في اتفاقية التنوع البيولوجي في ديسمبر/كانون الأول 2022، كخارطة طريق نحو الرؤية العالمية للعيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2050. ويتألف من الرؤية وأربعة غايات مصاحبة لها لعام 2050، ومهمة لعام 2030 تتضمن 23 هدفا عمليا، واعتبارات شاملة للتنفيذ، وأقسام تصف كيف سيتم تنفيذ الإطار.

ويُقيّم هذا التقرير التقدم الجماعي المحرز في منتصف الفترة بين اعتماد الإطار وعام 2030. ويستند التقرير العالمي إلى تقارير وطنية من 129 طرفا (66 في المائة من إجمالي الأطراف)، يتضمن كل منها بعض المؤشرات على الأقل؛ واستراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي من 89 طرفا (45 في المائة من إجمالي الأطراف)؛ و693 3 هدفا وطنيا من 162 طرفا (82 في المائة من إجمالي الأطراف). كما يستند إلى مساهمات من جهات فاعلة أخرى غير الحكومات الوطنية، ومعلومات علمية، ومعارف تقليدية، ونظم معرفية أخرى، ومساهمات من أمانات الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، والمنظمات والعمليات الدولية، والتقييمات والأدبيات ذات الصلة. ويوفر ذلك ككل قاعدة أدلة جوهرية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإطار. ولا يمكن أن يُعزي التقرير جميع التغييرات الملحوظة إلى الإجراءات المتخذة منذ عام 2022، كما لا يمكنه رصد التغييرات في نتائج التنوع البيولوجي الناتجة عن التنفيذ الأخير للإطار، أو تقديم تقييم نهائي للتقدم المحرز نحو تحقيق غايات عام 2050؛ ومع ذلك، يقدم التقرير لمحة عامة عن الخطوات المتخذة خلال العامين أو الثلاثة أعوام الماضية في مجال التنفيذ، والتي يمكن ربطها مباشرة بأهداف ورسالة الإطار لعام 2030.

ولا يصنف التقرير الأطراف أو المناطق أو يقارن بينها، ولا يقدم أي نصائح أو توصيات بشأن السياسات. ويحدد التقرير النجاحات والفجوات والتحديات والدروس المستفادة، ويعرض فرصا محتملة للمضي قدما.

* لا يشكل هذا المرفق جزءا من مشاريع التوصيات المقدمة لتنظر فيها الهيئات الفرعية. وهو مقتبس من مشروع التقرير العالمي المنقح، وقد أُعيد استنساخه بالصيغة التي قُدم بها.

<u>الرسالة الشاملة</u>: أسفر الإطار عن مشاركة عالمية غير مسبوقة، ووجه العمل والابتكار والتعاون وتبادل الخبرات عبر جميع الأهداف الثلاثة والعشرين. ومع ذلك، ما لم يتسارع التنفيذ الجماعي بشكل كبير، فلن تتحقق أهداف ومهمة عام 2030. ورغم أنه من المبكر جدا رصد أي تغيير في نتائج التنوع البيولوجي، إلا أن بطء وتيرة التقدم الحالية يمثل خطرا طويل الأجل، إذ يعد تحقيق أهداف ومهمة 2030 أساسا لوضع العالم على مسار نحو غايات ورؤية 2050.

منذ اعتماد الإطار في عام 2022، التزمت أطراف عديدة بأهداف وطنية واعتمدتها، ووضعت استراتيجيات وخططا، ويواصل الكثير من الأطراف العمل على هذه الأدوات. وبشكل عام، اتخذت الأطراف خطوات كبيرة نحو التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت جهات فاعلة عديدة، غير الحكومات الوطنية، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء، والشباب، والحكومات دون الوطنية، والمدن والسلطات المحلية الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، ومراكز البحوث، ومجتمع الأعمال والتمويل، وممثلو القطاعات المرتبطة بالتنوع البيولوجي أو المعتمدة عليه، التزامات واتخذت إجراءات لدعم تنفيذ الإطار.

واتخذت الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى إجراءات لمعالجة جميع الأهداف الثلاثة والعشرين؛ ومع ذلك، لا يُظهر أي هدف صورة إيجابية كاملة. وتشير الأدلة المتاحة إلى وجود فجوات في التقدم الجماعي المحرز، وإلى وجود حواجز تعيق التقدم (الشكل 1). وبدون معالجة هذه الفجوات والحواجز بشكل عاجل، لن يكون من الممكن تحقيق أهداف ورسالة عام 2030، مما يعرض بدوره تحقيق غايات ورؤية عام 2050 للخطر.

ويتبين وجود متميزتين واضحتين في التقدم المحرز. أولا، لا يعكس النطاق الجماعي والإجراءات المخطط لها للأهداف الوطنية التي حددتها الأطراف بشكل كامل نطاق ومستوى طموح الأهداف العالمية للإطار (الرسالة الرئيسية 1)؛ ولم تُعالج جميع عناصر الأهداف الثلاثة والعشرين بشكل كاف، في حين أن الالتزامات الكمية دون تلك الواردة في الأهداف العالمية. وثانيا، لا يتقدم تنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف عام 2030 بالقدر الكافي على نطاق الإطار. وعلى وجه الخصوص، يتفاوت التقدم بين الأهداف، حيث تتخلف الأهداف التي تعالج العوامل المحركة لفقدان التنوع البيولوجي بشكل خاص؛ كما يتفاوت التقدم بين النظم الإيكولوجية المختلفة، إذ تُظهر النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والداخلية

فجوات مستمرة في التغطية، وضعفا من حيث القضايا والاعتبارات الشاملة لتنفيذ الإطار (ترد هذه الاعتبارات بمزيد من التفصيل في القسم جيم من الإطار).

ومن حيث الحواجز التي تعترض التقدم، أبلغت الأطراف عن وجود فجوات في نطاق وسائل تنفيذ الإطار وتوافرها في الوقت المناسب، بما في ذلك الموارد المالية، وبناء القدرات وتنميتها، والتعاون التقني والعلمي، والحصول على التكنولوجيا ونقلها، وتبادل المعرفة. وكثيرا ما أبلغت الأطراف عن وجود حواجز تتعلق بتماسك السياسات وتنسيقها بين القطاعات والمستويات المختلفة من الحكومات؛ ومشاركة أصحاب الحقوق والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومات الوطنية، بما في ذلك القطاعات والجهات الفاعلة التي لها آثار كبيرة على التنوع البيولوجي؛ وفجوات في البيانات والمعرفة. ويمكن أن تؤدي هذه الحواجز إلى تفاوت القدرات، وتفرض قيودا تقنية ومالية محددة على جميع الأطراف، ولا سيما الأطراف من البلدان النامية. ومن المرجح أن تكون هذه القيود أكثر إلحاحا بالنسبة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث قدمت نسبة أقل من الدول الجزرية الصغيرة النامية التقارير الوطنية في الوقت المناسب لإدراجها في التقرير العالمي، وبالتالي فإن تجاربها ممثلة تمثيلا ناقصا في التحليل.

الشكل 1 (0–بطاقة الأداء): بطاقة أداء التقدم الجماعي نحو كل هدف من أهداف الإطار. ويمثل كل عمود، والنسب المئوية المرتبطة به، مقاييس مهمة للتقدم في تنفيذ الإطار. العمود 1: تغطية عناصر هدف الإطار من خلال الأهداف الوطنية للأطراف (نسبة الأطراف التي تغطي نصف عناصر الهدف على الأقل إلى حد ما). العمود 2: التقييم الذاتي للأطراف من حيث التقدم المحرز نحو أهدافها الوطنية (نسبة الأهداف الوطنية التي تم الإبلاغ عنها بأنها "على المسار الصحيح" أو "تحققت"). العمود 3: تقييم التقدم المحرز نحو هدف الإطار بناء على جميع المؤشرات ذات الصلة (النسبة المئوية بناء على متوسط درجات جميع أنواع المؤشرات المرتبطة، وترد التفاصيل في الجدول 55). العمود 4: توافر البيانات في التقارير الوطنية (نسبة الأطراف التي تقدم بيانات كمية عن المؤشرات الرئيسية أو الفرعية أو التكميلية أو الوطنية). وتشير الألوان الثلاثة في الأعمدة من 1 إلى 4 إلى موقع قيمة كل هدف بالنسبة لأعلى وأدنى الدرجات التي تحققت في جميع الأهداف (يخصص اللون الأخضر للقيم التي تقع ضمن الثلث الأعلى من النطاق الكلي، والأصفر للثلث الأوسط، والأحمر للثلث الأدنى). وتستند درجة التقييم الإجمالية إلى صيغة تعطي وزنا بنسبة 50 في المائة للتقييم الذاتي للتقدم المحرز مقارنة بالتغطية التي تحققها الأهداف الوطنية، ووزنا بنسبة 50 في المائة للتقييم القائم على المؤشرات. وتُقسم نتائج هذه الحسابات بعد ذلك إلى أربع فئات (0–0.25 أحمر، و0.25–0.5 برتقالي، و0.5–0.75 أصفر، و0.75–1 أخضر). وتجدر الإشارة إلى أن هذا يعتمد على بطاقة أداء أكثر تفصيلا مدرجة في القسم ثالثا من هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، يرد شرح موجز للأساس المنطقي لتجميع هذه الدرجات في الأساليب الواردة في الوثيقة CBD/SBSTTA/28/INF/9, 2026.

الهدف	1	2	3	4	الدرجة الإجمالية
الهدف 1	47%	49%	50%	44%	0.25
الهدف 2	56%	46%	50%	39%	0.50
الهدف 3	48%	50%	25%	65%	0.38
الهدف 4	70%	36%	0%	68%	0.25
الهدف 5	60%	42%	83%	33%	0.67
الهدف 6	54%	32%	67%	27%	0.33
الهدف 7	55%	36%	50%	30%	0.38
الهدف 8	62%	43%	50%	18%	0.75
الهدف 9	61%	36%	33%	25%	0.42
الهدف 10	60%	42%	50%	57%	0.50
الهدف 11	63%	37%	50%	32%	0.50
الهدف 12	51%	32%	50%	21%	0.25
الهدف 13	59%	44%	25%	24%	0.38
الهدف 14	43%	38%	50%	12%	0.25
الهدف 15	40%	31%	50%	27%	0.25
الهدف 16	37%	29%	75%	19%	0.38
الهدف 17	50%	42%	25%	8%	0.25
الهدف 18	43%	26%	33%	37%	0.17
الهدف 19	41%	33%	25%	68%	0.13
الهدف 20	42%	46%	75%	18%	0.38
الهدف 21	54%	44%	75%	24%	0.63
الهدف 22	38%	44%	50%	15%	0.25
الهدف 23	43%	42%	25%	13%	0.13

الاستنتاجات

يقدم هذا التقرير استعراضا للالتزام الجماعي والتقدم المحرز في تنفيذ الإطار في منتصف الفترة بين اعتماده في عام 2022 والموعد النهائي لتحقيق أهدافه في عام 2030. وتجدر الإشارة إلى أن الأطراف تبلغ، بحكم التصميم، عن التقدم المحرز في التنفيذ بالرجوع إلى أهدافها الوطنية، وليس إلى التقدم المحرز نحو الأهداف العالمية للإطار. وتحدد الأطراف رؤيتها للمواءمة بين أهدافها الوطنية والأهداف العالمية. وقد استخدم التحليل في التقرير العالمي هذه المواءمة لتلخيص الالتزام الجماعي والتقدم المحرز نحو كل هدف من الأهداف العالمية للإطار، استنادا إلى الأهداف الوطنية وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والتقدم الذي أبلغت عنه الأطراف نحو أهدافها الوطنية، والتي وضع العديد منها خلال الفترة 2023–2026. وبالإضافة إلى ذلك، يأخذ التقرير في الاعتبار تقارير الأطراف بشأن مجموعة المؤشرات المشتركة المعتمدة في إطار الرصد، والتي يرتبط كل منها بغايات وأهداف الإطار. وبهذه الطريقة، يتيح التقرير العالمي تقديم تقييم نسبي للالتزام الجماعي والتقدم الذي أحرزته الأطراف نحو كل هدف عالمي من أهداف الإطار، استنادا إلى التقارير الوطنية والبيانات المقدمة وقت إعداد التقرير. ويرد شرح للمنهجية المتبعة في هذا النهج بإيجاز في قسم المنهجية من التقرير، بينما تتوفر المنهجية الكاملة في وثيقة تكميلية (CBD/SBSTTA/28/INF/9, CBD, 2026).

ثالثا–ألف: تجميع للتقدم الجماعي المحرز نحو تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك مهمة عام 2030 ورؤية عام 2050

<u>الرسالة الشاملة</u>: أسفر الإطار عن مشاركة عالمية غير مسبوقة، ووجه العمل والابتكار والتعاون وتبادل الخبرات عبر جميع الأهداف الثلاثة والعشرين. ومع ذلك، ما لم يتسارع التنفيذ الجماعي بشكل كبير، فلن تتحقق أهداف ومهمة عام 2030. ورغم أنه من المبكر جدا رصد أي تغيير في نتائج التنوع البيولوجي، إلا أن بطء وتيرة التقدم الحالية يمثل خطرا طويل الأجل، إذ يعد تحقيق أهداف ومهمة 2030 أساسا لوضع العالم على مسار نحو غايات ورؤية 2050.

اتخذت الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى إجراءات لمعالجة جميع الأهداف الثلاثة والعشرين؛ ومع ذلك، لا يُظهر أي هدف صورة إيجابية كاملة. وتشير الأدلة المتاحة إلى وجود فجوات في التقدم الجماعي المحرز، وإلى وجود تحديات وحواجز تعيق التقدم (الشكل X). وبدون معالجة هذه الفجوات والحواجز بشكل عاجل، لن يكون من الممكن تحقيق أهداف ورسالة عام 2030، مما يعرض بدوره تحقيق غايات ورؤية عام 2050 للخطر (الشكل X).

الشكل 1 (0–بطاقة الأداء): بطاقة أداء التقدم الجماعي نحو كل هدف من أهداف الإطار. ويمثل كل عمود، والنسب المئوية المرتبطة به، مقاييس مهمة للتقدم في تنفيذ الإطار. العمود 1: تغطية عناصر هدف الإطار من خلال الأهداف الوطنية للأطراف (نسبة الأطراف التي تغطي نصف عناصر الهدف على الأقل إلى حد ما). العمود 2: التقييم الذاتي للأطراف من حيث التقدم المحرز نحو أهدافها الوطنية (نسبة الأهداف الوطنية التي تم الإبلاغ عنها بأنها "على المسار الصحيح" أو "تحققت"). العمود 3: تقييم التقدم المحرز نحو هدف الإطار بناء على جميع المؤشرات ذات الصلة (النسبة المئوية بناء على متوسط درجات جميع أنواع المؤشرات المرتبطة، وترد التفاصيل في الجدول 55). العمود 4: توافر البيانات في التقارير الوطنية (نسبة الأطراف التي تقدم بيانات كمية عن المؤشرات الرئيسية أو الفرعية أو التكميلية أو الوطنية). وتشير الألوان الثلاثة في الأعمدة من 1 إلى 4 إلى موقع قيمة كل هدف بالنسبة لأعلى وأدنى الدرجات التي تحققت في جميع الأهداف (يخصص اللون الأخضر للقيم التي تقع ضمن الثلث الأعلى من النطاق الكلي، والأصفر للثلث الأوسط، والأحمر للثلث الأدنى). وتستند درجة التقييم الإجمالية إلى صيغة تعطي وزنا بنسبة 50 في المائة للتقييم الذاتي للتقدم المحرز مقارنة بالتغطية التي تحققها الأهداف الوطنية، ووزنا بنسبة 50 في المائة للتقييم القائم على المؤشرات. وتُقسم نتائج هذه الحسابات بعد ذلك إلى أربع فئات (0–0.25 أحمر، و0.25–0.5 برتقالي، و0.5–0.75 أصفر، و0.75–1 أخضر). ويعتمد الوصف الموجز للتقدم المحرز على نتائج تحليل كل هدف على حدة في القسم ثانيا–باء. وتجدر الإشارة إلى أن شرح الأساس المنطقي لتجميع هذه الدرجات يرد بإيجاز في الأساليب الواردة في الوثيقة CBD/SBSTTA/28/INF/9 CBD, 2026.

الهدف	*1*	*2*	*3*	*4*	*الدرجة الإجمالية*	*وصف موجز للتقدم*
الهدف 1	%47	%49	%50	%44	**0.25**	أُحرز تقدم في وضع نُهج التخطيط والإدارة المكانية الشاملة للتنوع البيولوجي، إلا أن هناك فجوات كبيرة لا تزال قائمة في دمج التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الأوسع نطاقا وضمان التنفيذ التشاركي. وغالبا ما لا تغطي الأهداف الوطنية بشكل كامل متطلبات الهدف العالمي للتخطيط المتكامل والمشاركة، ولا تزال مستويات التنفيذ الحالية أقل بكثير من المستويات اللازمة لتحقيق تغطية شاملة للخطط المكانية الشاملة للتنوع البيولوجي، والحد من فقدان المناطق ذات الأهمية العالية للتنوع البيولوجي، والعمليات المتكاملة والتشاركية. وتواجه الأطراف تحديات تتعلق بتحسين مشاركة أصحاب المصلحة وأصحاب الحقوق، وتوسيع نطاق التنفيذ بما يتجاوز المناطق المحمية، والتكامل بين القطاعات.
الهدف 2	%56	%46	%50	%39	**0.50**	تتوسع جهود الاستعادة، إلا أن الالتزامات الحالية باستعادة المناطق المتضررة لحالتها الطبيعية، وتنفيذ هذه الالتزامات، لا تزال دون المستوى المطلوب لاستعادة 30 في المائة من النظم الإيكولوجية المتدهورة بحلول عام 2030، وأُحرز تقدم أقل في المناطق البحرية والساحلية ومناطق المياه العذبة مقارنة بالمناطق البرية. وتتواءم الأهداف الوطنية عموما بشكل جيد مع الهدف 2، على الرغم من عدم إجراء تقييم لفعالية جهود الاستعادة في كثير من الأحيان. ويعيق رصد التقدم المحرز تباين تعاريف وأساليب رصد تدهور النظم الإيكولوجية واستعادتها. ولا يزال التغلب على تحديات التنفيذ والرصد، من خلال زيادة توفير الموارد بشكل موثوق لجهود الاستعادة، يمثل حاجزا رئيسيا.

الهدف 3	♦ %48	♦ %50	♦ %25	♦ %65	0.38	تواصل الأطراف إحراز تقدم في توسيع وإدارة المناطق المحمية، ولا سيما المناطق البحرية والساحلية، إلا أن الطموح والتنفيذ الحاليين لا يزالان غير كافيين لتحقيق جميع جوانب الهدف بشكل كامل. وتواصل الأطراف إحراز تقدم في تحديد المناطق البرية والمائية الداخلية، والمناطق البحرية والساحلية، لتحقيق نتائج فعالة في مجال الحفظ والإدارة، وهي في مرحلة مبكرة من تنفيذ ورصد تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق، على الرغم من أن القيود المنهجية تؤثر على القدرة على تقييم هذا التقدم بدقة. ومع ذلك، فإن الأهداف الوطنية أقل موائمة مع الجوانب النوعية للهدف 3، ولا يزال رصد بعض عناصر الهدف والإبلاغ عنها منخفضا، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحوكمة المنصفة للمناطق المحمية وتدابير الحفظ القائمة على المناطق، والاعتراف بأراضي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والاندماج في المناظر الطبيعية والبحرية الأوسع. وتواجه الأطراف تحديات كبيرة في التنفيذ، ولا سيما فيما يتعلق بنقص التمويل والقدرات.
الهدف 4	♦ %70	♦ %36	♦ %0	♦ %68	0.25	تشير الأدلة المتاحة إلى استمرار الضغوط على الأنواع المهددة بأن تكون معرضة للانقراض ومخاطر انقراضها، إلا أن تقييم التقدم الجماعي لا يزال مقيدا بتفاوت القدرات الوطنية في مجال الرصد، وعدم اكتمال التغطية التصنيفية، ومحدودية البيانات المتعلقة بالتنوع الجيني. وتتناول الأهداف الوطنية عموما حفظ الأنواع، ولكن مشاكل الحفاظ على التنوع الجيني واستعادته داخل وبين مجموعات الأنواع المستأنسة، والإدارة الفعالة للتفاعلات بين الإنسان والحياة البرية للحد من الصراعات بينهما من أجل التعايش، لا تحظى بالاهتمام الكافي. وقد حُددت كأولويات تعزيز برامج تعافي الأنواع، وتوسيع نطاق نُظم الرصد، ومعالجة أسباب تراجع أعدادها.
الهدف 5	♦ %60	♦ %42	♦ %83	♦ %33	0.67	يُحرز تقدم في تعزيز الأطر القانونية والسياساتية للاستخدام والتجارة المستدامين للأنواع البرية، إلا أن الأدلة لا تزال غير كافية لتقييم التقدم الجماعي عبر جميع عناصر الهدف. وتتركز الإنجازات المبلغ عنها في التجارة المنظمة وممارسات الحصاد المستدام، في حين أن الفجوات الكبيرة في المعرفة والرصد والقدرات تقيد تنفيذ وتقييم الحصاد المستدام. وتتواءم الأهداف الوطنية عموما مع معظم جوانب الهدف العالمي باستثناء منع انتشار مسببات الأمراض. وهناك فجوات كبيرة في المعرفة والبيانات وفجوات تقنية تعيق التقدم، ولا تزال هناك قيود قانونية ومالية وإدارية وقيود على القدرات تقيد التنفيذ.
الهدف 6	♦ %54	♦ %32	♦ %67	♦ %27	0.33	تتخذ الأطراف إجراءات بشأن الأنواع الغريبة الغازية، ولكن لا يزال من الصعب تقييم التقدم المحرز. وأفادت غالبية الأطراف بأنها ليست على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الوطنية المرتبطة بالهدف 6. وبشكل عام، لا تغطي الأهداف الوطنية النطاق الكامل للهدف بشكل صريح، ولا تملك سوى أقلية من الأطراف عناصر كمية تتوافق مع الطموح العالمي للهدف 6، مع الإشارة إلى التحديات المرتبطة بالرصد، مثل محدودية البيانات الأساسية وضعف القدرة على رصد الأنواع الغريبة الغازية. ورغم أن الأطراف قد أبلغت عن اتخاذ إجراءات مهمة لتحقيق الهدف، فإنه لا يمكن حتى الآن تحديد الآثار الطويلة الأجل لهذه الجهود على استيطان الأنواع الغريبة الغازية أو آثارها. وتشمل الإجراءات الفعالة تدابير

الهدف 7	%55	%36	%50	%30	0.38	قوية للأمن البيولوجي تركز على الوقاية، وهي غير مطبقة على نطاق واسع بين الأطراف بسبب اختلاف القدرات والظروف الوطنية. إن التقدم المحرز في معالجة التلوث متفاوت، وتعيق الفجوات الكبيرة في توافر البيانات تقييم التقدم المحرز. ويشمل الهدف 7 مصادر تلوث متنوعة، وقد تناولتها الأطراف بشكل مختلف عند وضع الأهداف الوطنية. وتتباين الاتجاهات المبلغ عنها للمؤشرات الوطنية. ومع ذلك، فإن ضعف الإبلاغ عن المؤشرات الرئيسية، وعدم اكتمال نُظم الرصد أو تفاوتها، ومحدودية إمكانية المقارنة بين المؤشرات، تقيد التقييم الإجمالي لمخاطر التلوث والتقدم المحرز. وتقر معظم الأطراف (60 في المائة) بأنها لا تسير حاليا على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الوطنية المرتبطة بالهدف 7. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في تحقيق الهدف 7 في مراعاة الآثار على الأمن الغذائي وسبل العيش وإدارتها بشكل فعال وعادل.
الهدف 8	%62	%43	%50	%18	0.75	تتقدم الإجراءات الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتكيف معه، إلا أن التنفيذ لا يزال مقيدا بفجوات البيانات، ومحدودية وسائل التنفيذ، والحاجة إلى مزيد من التنسيق بين التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتخطيط الحد من مخاطر الكوارث. وتوجد مواءمة جيدة عموما بين الأهداف الوطنية والهدف 8، عبر جميع العناصر باستثناء الجهود المبذولة للحد من آثار تحمض المحيطات. ويُظهر نصف المؤشرات التي قدمتها الأطراف اتجاهات إيجابية، مما يشير إلى فعالية الإجراءات المنفذة بشكل عام. ومع ذلك، تقر الأطراف، في تقييماتها الذاتية، بأن التقدم لا يُحرز بالوتيرة الكافية لتحقيق نصف أهدافها. ومن بين النُهج المهمة التي تم الإبلاغ عنها لمعالجة عناصر الهدف 8، استعادة النظم الإيكولوجية، والتي أشير إليها أيضا في الهدف 2، والحلول القائمة على الطبيعة، إلا أن هذه الحلول لا تطبق على نطاق واسع بما فيه الكفاية.
الهدف 9	%61	%36	%33	%25	0.42	لا يزال التقدم المحرز نحو ضمان الاستخدام المستدام للأنواع البرية وما يرتبط بها من فوائد متفاوتا، في حين تشير عدة أطراف إلى سياسات تمكينية مهمة ونُهج مجتمعية تدعم سبل العيش والاستخدام المألوف المستدام ونتائج الحفظ. ويغطى النطاق الواسع للهدف 9 في الأهداف الوطنية، على الرغم من أن العناصر المتعلقة تحديدا بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلا عن الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع ضعف، لا تحظى بتغطية كافية. ومن الصعب تحديد الاتجاهات الجماعية في المؤشرات الرئيسية للهدف، نظرا لوجود فجوات وتفاوت في البيانات ومشاكل منهجية. وكان التقدم المبلغ عنه في تنفيذ السياسات من خلال المؤشر الثنائي، والتقدم المقيم ذاتيا للأهداف الوطنية، منخفضا نسبيا. وتشمل التحديات المبلغ عنها في التنفيذ نقص التمويل، والحوافز السلبية، وضعف الإنفاذ، ونظم الرصد غير المتطورة.

الهدف 10	♦ %60	♦ %42	♦ %50	♦ %57	0.50	لا يزال التقدم الجماعي متفاوتا بين قطاعات الإنتاج، وهناك مؤشرات على وجود اتجاهات إيجابية حديثة في بعض المجالات. وبشكل عام، هناك تغطية جيدة عبر نطاق الهدف 10 ضمن الأهداف الوطنية التي قدمتها الأطراف. وتتجلى التحسينات الأخيرة في اتجاهات المؤشرات الكمية للهدف 10، مما يشير إلى تحسينات في تعزيز الاستدامة في الزراعة والغابات. ومع ذلك، تقر الأطراف في تقييماتها الذاتية بأن التقدم ليس على المسار الصحيح لأكثر من نصف الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 10. ولا يمكن إجراء أي تقييم بشأن تربية الأحياء المائية المستدامة. ولا تزال هناك تحديات كبيرة أمام توسيع نطاق الممارسات المراعية للتنوع البيولوجي مع ضمان الأمن الغذائي وسبل العيش والتنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، فإن نقص الحوافز واستمرار الإعانات الضارة، وضعف الإنفاذ، وانخفاض قدرات المجتمعات المحلية، وتزايد الضغوط الخارجية بما في ذلك تغير المناخ، لا تزال تعيق التقدم.
الهدف 11	♦ %63	♦ %37	♦ %50	♦ %32	0.50	لا تزال الأدلة المتاحة غير كافية لتقييم التقدم الجماعي تقييما دقيقا، وتشير التقييمات الذاتية للأطراف إلى أن التنفيذ لم يتقدم بعد بالوتيرة المطلوبة. وتوفر الأهداف الوطنية التي قدمتها الأطراف تغطية جيدة عبر نطاق الهدف 11. وتعد المعلومات المحدودة الواردة في التقارير الوطنية المتعلقة بالمؤشر الرئيسي باء-1 غير كافية لتقييم التقدم، ولا يمكن اعتباره إلا مؤشرا تجريبيا في هذه المرحلة. ويُظهر تحليل اتجاهات جميع المؤشرات التي أبلغ عنها ثلث الأطراف نتائج متباينة، وتشير التقييمات الذاتية إلى أن الأطراف تعتبر التقدم المحرز نحو معظم الأهداف الوطنية (64 في المائة) المرتبطة بالهدف 11 غير كاف. وتتعلق التحديات المبلغ عنها بتطبيق أساليب تقييم لمساهمات الطبيعة للناس في كل من السياسات والرصد، فضلا عن الأطر المالية والقانونية لتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة وإدارة المفاضلات مع سياسات القطاعات الأخرى.
الهدف 12	♦ %51	♦ %32	♦ %50	♦ %21	0.25	لا تزال هناك فجوات في تنفيذ الأهداف الوطنية ورصدها ومواءمتها مع النطاق الكامل للهدف 12. وتتواءم الأهداف الوطنية إلى حد كبير مع زيادة حجم المساحات الخضراء وضمان التخطيط الحضري الشامل للتنوع البيولوجي، أكثر من أي جوانب أخرى للهدف. وتعد البيانات المبلغ عنها غير كافية لتقييم الاتجاهات، ولكنها تشير إلى وجود خط أساس أولي للمساحات الخضراء والزرقاء في المناطق الحضرية والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية. وتفيد أغلبية واضحة من الأطراف بإحراز تقدم في إدراج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في التخطيط الحضري. ومع ذلك، تشير المؤشرات الوطنية الأخرى المقدمة، والتقييم الذاتي للأطراف، إلى أن التقدم ليس على المسار الصحيح لتحقيق معظم الأهداف الوطنية. وقد أبلغت الأطراف عن تحديات فيما يتعلق بالبيانات وأساليب الرصد، وضعف أطر التخطيط والإنفاذ، وضعف التنسيق بين السلطات، ونقص الخبرات ذات الصلة.

الهدف 13	♦ %59	♦ %44	♦ %25	♦ %24	**0.38**	يُحرز تقدم في وضع أطر الحصول وتقاسم المنافع، إلا أن تنفيذ الأطر السياساتية والإدارية اللازمة لا يزال إلى حد كبير في مراحله الأولى. وبشكل عام، تغطي الأهداف الوطنية بشكل جيد عناصر الهدف 13 المتعلقة بالموارد الجينية. وقدمت الأطراف بيانات محدودة عن المنافع النقدية وغير النقدية الناجمة عن أدوات الحصول وتقاسم المنافع. ويعد التقدم المحرز في وضع الأطر التشريعية والسياساتية والإدارية اللازمة لتنفيذ الهدف 13 في مرحلة متوسطة إجمالا. ويشير تحليل الاتجاهات إلى توجه إيجابي عام، وهو ما تدعمه التقييمات الذاتية للأطراف التي تُظهر أن 43 في المائة من الأهداف الوطنية المتوائمة إلى حد كبير مع الهدف 13 تسير على المسار الصحيح لتحقيقها. وتعد التحديات التنظيمية من بين أكثر العقبات المشار إليها أمام التنفيذ. ويلزم تكثيف عمليات الرصد لتحديد أثر الأطر الوطنية للحصول وتقاسم المنافع وغيرها من الأطر التنظيمية على زيادة تقاسم المنافع.
الهدف 14	♦ %43	♦ %38	♦ %50	♦ %12	**0.25**	يُحرز تقدم في دمج قيم التنوع البيولوجي في السياسات والتخطيط وصنع القرار، إلا أن التنفيذ لا يزال في مراحله الأولى ومن الصعب تقييمه. وقدمت معظم الأطراف أهدافا وطنية تتناول دمج التنوع البيولوجي وقيمه المتعددة في السياسات واللوائح وعمليات التخطيط والتنمية؛ ومع ذلك، توجد فجوات كبيرة في تغطية جميع عناصر الأهداف الأخرى، مثل التكامل مع استراتيجيات القضاء على الفقر أو مواءمة التدفقات المالية والنقدية. ويعد الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو الهدف 14 محدودا، حيث لم يقدم سوى عدد قليل من الأطراف مؤشرات كمية، ولا تزال جوانب عديدة من التنفيذ، التي يقيسها المؤشر الثنائي، غير مغطاة بشكل كاف. ومع ذلك، يشير التقييم الذاتي للأطراف إلى وجود ثقة في أنها تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف الوطنية المرتبطة بالتعميم. وتفيد الأطراف بمواجهة انقطاع مستمر بين سياسة التنوع البيولوجي الرسمية والتنفيذ الفعال.
الهدف 15	♦ %40	♦ %31	♦ %50	♦ %27	**0.25**	على الرغم من زيادة إفصاحات الشركات، لا يزال تنفيذ السياسات وتغطية الأهداف الوطنية محدودين. ولا تتواءم معظم الأهداف الوطنية بشكل جيد مع عناصر الهدف 15. ورغم أن العديد من الأطراف أشارت إلى مشاكل في تجميع البيانات للمؤشر الرئيسي 15-1، فقد أبلغ ما يقرب من خُمس الأطراف عن إفصاح أكثر من 5 000 شركة عن مخاطر متعلقة بالتنوع البيولوجي، وهو عدد يتزايد على أساس سنوي. ومع ذلك، يكشف المؤشر الثنائي أن التدابير اللازمة لتحقيق الهدف 15 لا تزال قيد التطوير وهي غير متاحة حتى الآن. وأقرت التقييمات الذاتية بأن ثلثي الأهداف الوطنية لا تُظهر أي تقدم أو تُظهر تقدما غير كاف. وتشمل التحديات الرئيسية التي تم تحديدها عدم وجود أطر للإبلاغ الإلزامي، ونقص القدرات والبيانات، واستبعاد الشركات الصغيرة والمتوسطة، والحوافز غير المناسبة.

الهدف 16	♦ %37	♦ %29	♦ %75	♦ %19	0.38	لا تغطي الأهداف الوطنية معظم جوانب الهدف 16 بشكل جيد، إلا أن الجهود المبذولة لتنفيذ أدوات السياسات ذات الصلة تتقدم. وأقل من نصف الأهداف الوطنية التي حددتها الأطراف لا تتناول أي عنصر من عناصر الهدف 16. ومع ذلك، تم الإبلاغ عن بعض التقدم الجيد في وضع السياسات والآليات لدعم الاستهلاك المستدام، ولكن لا تزال التدابير المحددة لمعالجة هدر الأغذية والإفراط في الاستهلاك وإدارة النفايات قيد الإعداد. وتقر الأطراف، في تقييماتها الذاتية، بأن معظم الأهداف الوطنية (70 في المائة) المتعلقة بالهدف 16 تُظهر تقدما غير كاف. وتفيد الأطراف بوجود تحديات كبيرة، من بينها عدم وجود مرافق كافية للنفايات، ونقص التمويل والإنفاذ، وضعف تطبيق مبدأ المسؤولية الممتدة للمنتِج، واستمرار ارتفاع البصمة المادية في بعض البلدان.
الهدف 17	♦ %50	♦ %42	♦ %25	♦ %8	0.25	يُحرز بعض التقدم في وضع وتنفيذ تدابير السلامة الأحيائية، وإن كان هذا التقدم متفاوتا، ولا تزال بعض عناصر الهدف 17 غير مغطاة بشكل كاف. ولدى غالبية الأطراف أهداف وطنية تتناول عناصر متعلقة بوضع وتنفيذ تدابير السلامة الأحيائية، بينما لا تزال العناصر المتعلقة بالمادة 19 بشأن مناولة التكنولوجيا البيولوجية وتوزيع منافعها دون معالجة. ومع ذلك، تم الإبلاغ عن إحراز تقدم في وضع وتنفيذ التدابير المتعلقة بالسلامة الأحيائية. وبالمثل، تفيد الأطراف بأن 37 في المائة من الأهداف الوطنية المتوائمة إلى حد كبير مع الهدف 17 تسير على المسار الصحيح لتحقيقها، وأن 5 في المائة منها قد تحققت بالفعل. ولم يبلغ سوى عدد قليل من الأطراف عن بيانات ومؤشرات تتعلق بهذا الهدف. وتشمل التحديات الرئيسية المبلغ عنها عدم كفاية الأطر القانونية والتنظيمية، وتنفيذها وإنفاذها، والقدرة على الوصول إلى مرافق المختبرات، والاعتماد على التمويل الخارجي للمشاريع.
الهدف 18	♦ %43	♦ %26	♦ %33	♦ %37	0.17	أُحرز تقدم محدود في توسيع نطاق الحوافز الإيجابية، وتحديد الحوافز الضارة وإصلاحها. وتشير الأدلة المتاحة إلى عدم تحقيق المرحلة الرئيسية لعام 2025. وتتناول الأهداف الوطنية عناصر الهدف 18 بشكل غير متساو، ولا سيما تلك المتعلقة بتحديد الحوافز الضارة بحلول عام 2025 والحد منها بحلول عام 2030. ويُظهر الإبلاغ عن المؤشرات نموا في عدد الحوافز الإيجابية، في حين لا تزال قيمة الإعانات المبلغ عنها وغيرها من الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي كبيرة. وتشير التقييمات الذاتية إلى أن ربع الأهداف الوطنية المتوائمة بشكل كبير فقط تسير على المسار الصحيح، بينما يُظهر معظمها تقدما غير كاف. وتشمل التحديات الرئيسية تحديد الإعانات الضارة وقياسها وإصلاحها.

الهدف 19	♦ %41	♦ %33	♦ %25	♦ %68	0.13	إن التمويل الخاص بالتنوع البيولوجي آخذ في الازدياد، ولكن التقدم لا يزال غير كاف ومن المرجح ألا يتم تحقيق المرحلة الرئيسية للتمويل لعام 2025، على الرغم من أن التقييم النهائي لن يكون ممكنا إلا بعد الإبلاغ عن البيانات الكاملة لعامي 2024 و2025. ولا تشمل الأهداف الوطنية إلى حد كبير العناصر المتعلقة بأوجه التآزر بين التمويل ودور الإجراءات الجماعية. ويُظهر التمويل الدولي والمحلي للتنوع البيولوجي عموما اتجاهات تصاعدية، وإن كانت دون المستويات المطلوبة لتحقيق الهدف، كما انخفض الإنفاق المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ التمويل الخاص ذروته في عام 2021 ثم انخفض بعد ذلك، استنادا إلى البيانات المبلغ عنها، وهو لا يزال غير متطور للغاية. وتشير التقييمات الذاتية إلى أن أقلية فقط من الأهداف الوطنية هي التي تسير على الطريق الصحيح. وتشمل التحديات الرئيسية تعبئة التمويل على نطاق واسع، وتحسين الوصول إلى التمويل وتعزيز الظروف التمكينية للاستثمار.
الهدف 20	♦ %42	♦ %46	♦ %75	♦ %18	0.38	يُحرز تقدم في بناء القدرات والتعاون التقني، إلا أن بعض جوانب الهدف لا تزال غير مغطاة بشكل كاف. وقد تناولت الأطراف عناصر الهدف 20 بشكل متفاوت، مع التركيز على بناء القدرات وتنميتها، والوصول إلى الابتكار، أكثر من غيرها. وتشهد المؤشرات المقدمة من 24 طرفا تحسنا ملحوظا، وأبلغت الأطراف عن تقدم جيد في المؤشر الثنائي، ولا سيما في وضع تدابير لتلبية احتياجات بناء القدرات وتنميتها، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لإجراء تقييمات ذاتية وطنية للقدرات. كما يشير التقييم الذاتي للأهداف الوطنية ذات الصلة إلى أن العديد منها يُحرز تقدما (46 في المائة)، على الرغم من استمرار وجود فجوات. وتشمل التحديات الرئيسية التغطية المحدودة للتعاون التقني والعلمي، وصعوبات في رصد نتائج بناء القدرات.
الهدف 21	♦ %54	♦ %44	♦ %75	♦ %24	0.63	تبذل الأطراف جهودا كبيرة لتحسين الوصول إلى بيانات التنوع البيولوجي وتوافرها، إلا أن هناك فجوات كبيرة لا تزال قائمة. وتتناول معظم الأطراف مسألة الوصول إلى بيانات التنوع البيولوجي ومعلوماته ومعارفه ضمن أهدافها الوطنية، مع أن الوصول إلى المعارف التقليدية بموافقة حرة ومسبقة ومستنيرة لا ينعكس بشكل متسق. ويشير المؤشر الرئيسي 21-1 إلى أن عددا قليلا نسبيا من الأطراف يمتلك حاليا البيانات الوطنية اللازمة لتنفيذ إطار الرصد. ومع ذلك، فقد تم الإبلاغ عن العديد من التحسينات في توافر البيانات والمعارف وإمكانية الوصول إليها. وتشير التقييمات الذاتية إلى تقدم إيجابي نحو تحقيق 43 في المائة من الأهداف الوطنية ذات الصلة. وتشمل التحديات الرئيسية سد فجوات البيانات وتعزيز التواصل، بالإضافة إلى الفجوات المتعلقة بالوصول إلى المعارف التقليدية بموافقة حرة ومسبقة ومستنيرة. ونظرا لأن توافر البيانات والمعلومات والمعارف وإمكانية الوصول إليها يشكلان أساس التنفيذ على نطاق الإطار، فإن التحديات المتعلقة بالهدف 21 لها آثار شاملة.

الهدف 22	♦ %38	♦ %44	♦ %50	♦ %15	0.25	تناولت معظم الأطراف بعض عناصر الهدف 22، إلا أن نطاق الأهداف الوطنية غير متوائم بشكل جيد، ولا تزال البيانات المتاحة لتقييم التقدم محدودة. ويُحرز تقدم في تعزيز المشاركة والإدماج والنُهج القائمة على الحقوق، ولكن نظم الرصد لا تزال غير متطورة. ولم تقدم بيانات كافية لتقييم الاتجاهات، وأبلغت الأطراف عن تحديات بشأن المنهجيات والتعاريف والبيانات. وأفادت بعض الأطراف بإحراز تقدم في تهيئة الظروف المواتية للإدماج والمشاركة القائمة على الحقوق، وبذل جهود لضمان تمثيل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والسياسات المتعلقة بالوصول إلى العدالة. ووضع عدد قليل من أطراف أهدافا تشمل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. وتشير التقييمات الذاتية إلى إحراز تقدم متوسط. وتشمل التحديات الرئيسية القيود المنهجية وعدم كفاية نظم الرصد لقياس النتائج.
الهدف 23	♦ %43	♦ %42	♦ %25	♦ %13	0.13	يُحرز تقدم في مجال حوكمة التنوع البيولوجي المستجيبة للاعتبارات الجنسانية، إلا أن التنفيذ لا يزال في مراحله الأولى. ولا تزال هناك فجوات كبيرة بين الأهداف الوطنية والنطاق الكامل للهدف 23، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات في الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية. وتشير تقارير المؤشرات الثنائية إلى أن التنفيذ لا يزال في مراحله الأولى بالنسبة للعديد من الأطراف في مجال الرصد، وتمكين المشاركة والقيادة المستنيرة، وتطبيق النُهج المستجيبة للاعتبارات الجنسانية في التنفيذ. وتشير التقييمات الذاتية إلى بعض التقدم الإيجابي، على الرغم من أن أكثر من نصف الأهداف الوطنية المتوائمة إلى حد كبير لا تزال بعيدة عن المسار الصحيح. وتشمل التحديات الرئيسية فجوات في تنفيذ السياسات، ومحدودية نظم القياس، ونقص البيانات المصنفة حسب الجنس، وعدم اكتمال تغطية عناصر الهدف. وهناك ارتباط بين تنفيذ هذا الهدف وتنفيذ خطة عمل الاعتبارات الجنسانية على الصعيد الوطني.

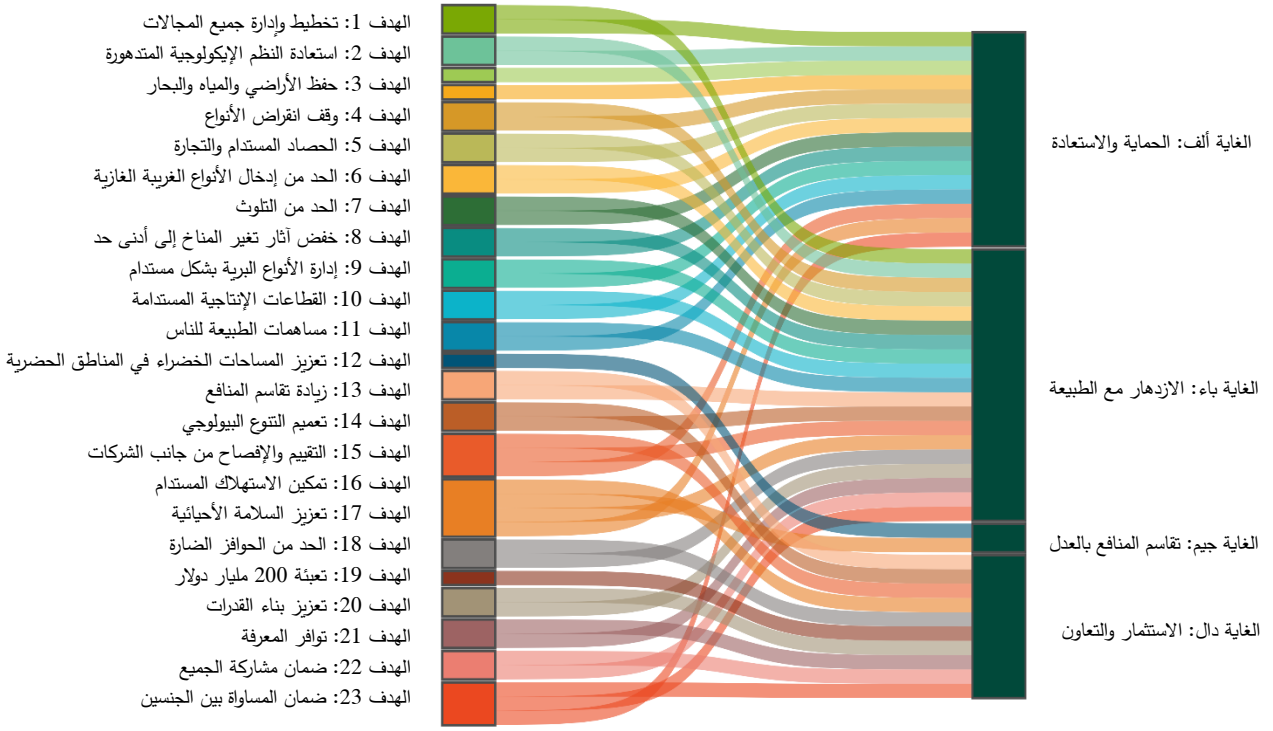

الشكل 2 (0-1/الأهداف): أهداف الإطار المرتبطة بكل غاية من غايات الإطار. وتستند هذه الارتباطات إلى تقارير الأهداف الوطنية المقدمة من الأطراف. ويوضع رابط بين أحد الأهداف والغاية إذا ربط هدف واحد على الأقل من بين كل ثلاثة أهداف وطنية لجميع الأطراف من أي منطقة من مناطق الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بين أحد الأهداف والغاية. ولا يتضمن الإطار تحديدا لمعالم العلاقة بين أهداف الإطار وغاياته. ومن ثم، يقدم هذا الشكل توضيحا لكيفية نظر الأطراف بصورة جماعية إلى العلاقة بين أهداف الإطار وغاياته. ملاحظة: يضم هذا الشكل شكلا مشابها لكل غاية، وهو موضح في الفرع ثانيا-جيم من هذا التقرير بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات. وهو يستند إلى كيفية ربط الأطراف لأهدافها الوطنية بأهداف الإطار وغاياته.

الغاية ألف – الحماية والاستعادة

ربطت الأطراف 15 هدفا من أهداف الإطار الثلاثة والعشرين بالغاية ألف، بما في ذلك جميع الأهداف المتعلقة بالحد من التهديدات على التنوع البيولوجي باستثناء الهدف 5، وأربعة من الأهداف الخمسة المتعلقة بالاستخدام المستدام وتقاسم المنافع. وبناء على ذلك، يعتمد التقدم نحو تحقيق الغاية ألف على التنفيذ في مجموعة واسعة من الأهداف ذات التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على التنوع البيولوجي. وفي حين تُظهر بعض الأهداف المرتبطة بها اتجاهات إيجابية، فإن التقدم العام الجماعي المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف لا يزال متباينا.

الغاية باء – الازدهار مع الطبيعة

ربطت الأطراف 19 هدفا من أهداف الإطار الثلاثة والعشرين بالغاية باء، وهو عدد يفوق عدد الأهداف التي رُبطت بأي غاية أخرى. وبناء على ذلك، فإن التقدم نحو تحقيق الغاية باء يعتمد اعتمادا كبيرا على العمل المنسق على صعيد الجانب الأعظم من الإطار. وعلى النحو المبيّن في الفرع ثانيا-باء، فإن التقدم الجماعي المحرز على صعيد الإطار متباين ويتطلب اتخاذ إجراءات بشأن العوامل المباشرة وغير المباشرة التي تؤدي إلى تغير التنوع البيولوجي.

الغاية جيم – تقاسم منافع الموارد الجينية بالعدل

ربطت الأطراف هدفين فقط من أهداف الإطار بالغاية جيم: الهدف 13 بشأن الحصول وتقاسم المنافع والهدف 17 بشأن السلامة الأحيائية. ولا توجد معلومات كافية لتتبع التقدم المحرز بشأن النتائج المتعلقة بهذين الهدفين العالميين؛ ومع ذلك، فقد أُطلعت الأطراف على التقدم المحرز نحو وضع بعض التدابير الإدارية والتشريعية والسياساتية المحددة في هذين الهدفين.

الغاية دال – الاستثمار والتعاون

ربطت الأطراف 10 من أهداف الإطار الثلاثة والعشرين بالغاية دال، وهو ما يتوافق مع الأهداف المتعلقة بأدوات وحلول التنفيذ والتعميم. وتُظهر الأهداف 18 و19 و20 أقوى ارتباط بالغاية دال. ويواجه التقدم الجماعي نحو تحقيق عدة أهداف مرتبطة بالغاية دال تحديات كبرى تعترض التنفيذ.

ثالثا-باء المضي قدما: التحديات والفرص

حدّد هذا التقرير ست رسائل رئيسية تتعلق بالتقدم الجماعي المحرز. وسيتطلب تحقيق هذا الإطار سدّ الفجوات وتذليل العقبات التي تحول دون إحراز التقدم الجماعي المحدد في هذه الرسائل.

الرسالة الرئيسية 1: الإرادة السياسية والطموح

حظي الإطار بإرادة سياسية والتزام قويين. ومع ذلك، توجد فجوات بين النطاق الجماعي للأهداف الوطنية ونطاق الأهداف العالمية للإطار. ومن شأن تعزيز الإرادة والالتزام السياسيين أن يمكّن من سدّ هذه الفجوات في النطاق والطموح والتغلب عليها.

بحلول وقت إعداد هذا التقرير، كان 162 طرفا (82 في المائة) قد حدّد أهدافا وطنية تتماشى مع الإطار، حيث تناول كل طرف في المتوسط 22 هدفا عالميا من أصل 23 هدفا. ويتناقض هذا بشدة مع أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، فبحلول وقت الاستعراض النهائي في عام 2020، لم يكن سوى نصف الأطراف قد حدّد أهدافا وطنية تتماشى مع الأهداف العالمية (الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، 2020). وبالإضافة إلى ذلك، قدمت أكثر من 100 جهة فاعلة غير الحكومات الوطنية التزاماتها من خلال البوابة المُنشأة لهذا الغرض في الوقت المناسب للنظر فيها عند إعداد هذا التقرير، ولا يزال عدد الطلبات في ازدياد.[1] وعلى الرغم من هذا المستوى العالي من المشاركة، فإن العديد من العناصر الرئيسية التي تشكل الأهداف العالمية لم تُعالج أو لم تُراعَ بشكل كافٍ في الأهداف الوطنية التي قدمتها الأطراف.

وقُيّمت الأهداف الوطنية المتوافقة مع الأهداف 4 و8 و10 من الإطار، تليها الأهداف 2 و3 و5 و9، على أنها تتمتع بأعلى تغطية لعناصر الأهداف العالمية (الشكل 1 والجدول 1). وتُظهر الأهداف الوطنية المتوافقة مع الأهداف 14 و16 و19 و22 من الإطار أدنى مستوى من التغطية لعناصر الأهداف العالمية، تليها الأهداف 1 و15 و18 و20 و23. وتختلف التغطية المحددة للعناصر المختلفة في الأهداف الوطنية اختلافا كبيرا بين الأهداف العالمية.

وبوجه عام، تُعالج الأهداف وعناصر الأهداف المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام معالجة أشمل في الأهداف الوطنية مقارنة بتلك المتعلقة بالعوامل غير المباشرة التي تؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي. وتُعالج الأهداف والعناصر المتعلقة بتعميم التنوع البيولوجي، والاستهلاك المستدام، وحشد الموارد، والحوافز والإعانات، والمشاركة والعمليات التشاركية، والحوكمة المنصفة، والحقوق على الأراضي والموارد، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية، واتساق السياسات ووسائل التنفيذ بشكل أقل انتظاما.

[1] https://ort.cbd.int/stakeholders/commitments

والنظم الإيكولوجية للمياه البحرية والساحلية والداخلية ممثلة أيضا تمثيلا ناقصا مقارنة بالنظم الإيكولوجية الأرضية. وغالبا ما تكون القضايا الشاملة، مثل مساهمات وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب؛ ونهجي الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره؛ والنُهج القائمة على حقوق الإنسان، والاعتبارات الجنسانية، والإنصاف بين الأجيال، وغيرها من الاعتبارات الواردة في الفرع جيم، غائبة في الأوصاف المدرجة مع الأهداف الوطنية، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والتقارير الوطنية.

النُهج غير الإلزامية الممكنة:

- دون تحويل الموارد عن مسار التنفيذ، يمكن للأطراف تعديل الأهداف وتعزيز الإجراءات لتحسين الاهتمام بأهداف أو عناصر محددة من الأهداف العالمية التي لم تُراعَ مراعاة كاملة. ويمكن استعراض السياسات الوطنية ومواصلة تطويرها عند الاقتضاء بالرجوع إلى النطاق الكامل للأهداف العالمية المرتبطة بها، لتحديد المجالات المحتملة التي يمكن فيها لالتزامات وطنية أقوى وأشمل أن تسد الفجوات وتتغلب على التحديات في التنفيذ والطموح الجماعيين. ويمكن النظر في خيارات مختلفة تبعا للظروف الوطنية، وعلى سبيل المثال، يمكن للأطراف التي لم تُحدِّث بعد استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي و/أو أهدافا أن تبذل جهودا أكبر من أجل المواءمة مع نطاق وطموح الأهداف العالمية، مع توفير وسائل تنفيذ كافية؛ ويمكن للأطراف استعراض الأهداف وتعديلها، إذا كان ذلك متوافقا مع الظروف الوطنية، ولكن دون تحويل الموارد أو التركيز عن مسار التنفيذ؛ أو يمكن للأطراف الاحتفاظ بأهدافها المُحدَّثة بالفعل ولكن مع تعزيز إجراءاتها لتحسين الاهتمام بأهداف أو عناصر محددة من الأهداف حُدّدت فيها فجوات في النطاق والطموح الجماعيين.
- يمكن توسيع نطاق منصات أصحاب المصلحة المتعددين وتحالفاتهم وشراكاتهم ومبادراتهم وغيرها من أشكال التعاون والتنسيق بينهم وتكرارها، لدعم الوصول إلى مستوى أعلى من الطموح والتنفيذ، والمشاركة المستدامة، والتواصل، والتوعية والتثقيف والدعوة، وبالتالي توسيع نطاق الالتزام بالإطار، ولا سيما فيما يتعلق بالأهداف والعناصر الممثلة تمثيلا ناقصا.
- لدعم توسيع نطاق الاستراتيجيات الوطنية ولا سيما في خطط العمل، يمكن للأطراف التركيز على تذليل العقبات الرئيسية المتعلقة بوسائل التنفيذ، واتساق السياسات والحوكمة البيئية، ومشاركة والتزام الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومات الوطنية، والفجوات في البيانات والمعارف.

<u>الرسالة الرئيسية 2: العمل والتنفيذ</u>

تُنفّذ حاليا جميع الأهداف، ولكن أقل من نصف الأطراف أبلغ أن أهدافه الوطنية تسير على المسار الصحيح لتحقيق أي هدف من الأهداف العالمة. ويمكن معالجة هذا الوضع من خلال اتخاذ إجراءات عاجلة واستراتيجية وذات أولوية، تتناسب مع الظروف الوطنية، ولا سيما فيما يتصل بالقضايا المتعلقة بمعالجة العوامل الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي.

يجري اتخاذ إجراءات على صعيد جميع أهداف الإطار، وتتضمن التقارير الوطنية أمثلة عديدة على التنفيذ الناجح. وأبلغ العديد من الأطراف عن إحراز تقدم نحو تحقيق هدف واحد أو أكثر من أهدافه الوطنية؛ ومع ذلك، عند النظر إلى التقدم الجماعي في مختلف الأهداف العالمية، اعتبر أقل من نصف الأطراف المبلغة أن أهدافه الوطنية المتوافقة مع أي هدف من الأهداف العالمية

للإطار تسير على المسار الصحيح. واتسمت اتجاهات المؤشرات بالتباين، وكانت الاتجاهات السلبية، بوجه عام، أكثر شيوعا من الاتجاهات الإيجابية.

وتُقيّم الأطراف، في أغلب الأحيان، الأهداف الوطنية المرتبطة بالأهداف 1 و2 و3 و8 و13 و20 و21 و22 من الإطار تقييما ذاتيا يفيد بأنها تسير على المسار الصحيح، في حين تُقيّم الأطراف، بتواتر أقل، الأهداف الوطنية المرتبطة بالأهداف 6 و12 و15 و16 و18 و19 تقييما ذاتيا يفيد بأنها تسير على المسار الصحيح. وقد يكون من السابق لأوانه **الكشف عن** الاتجاهات في المؤشرات المتعلقة بتنفيذ الإطار بسبب الفوارق الزمنية بين التنفيذ والرصد وتحديد الفجوات في البيانات على نطاق الإطار. ومع ذلك، واستنادا إلى البيانات المقدمة في التقارير الوطنية، لا تُظهر البيانات حاليا بشكل متسق أن الاتجاه يتقدم بالوتيرة المطلوبة لتحقيق أي هدف من الأهداف العالمية. ومع ذلك، فإن بعض الأهداف، ولا سيما تلك التي تتماشى مع الأهداف العالمية 5 و6 و16 و20، تظهر إحراز تقدم جماعي نحو الهدف العالمي أكثر من غيرها، ولا سيما الأهداف 3 و4 و13 و17 و19 و23.

ويسلط تحليل التقييم الذاتي للتقدم المحرز، والمؤشرات الواردة في التقارير الوطنية، الضوء على فجوات التنفيذ في الإطار. ويتضمن ذلك التغطية غير المتكافئة لأنواع محددة من النظم الإيكولوجية في البيانات المصنفة المقدمة، وفي الاتجاهات السائدة في هذه البيانات. وتعكس فجوات التنفيذ أيضا تحديات أوسع نطاقا في التصدي للعوامل غير المباشرة التي تؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، واختلال الحوافز الاقتصادية، وعدم كفاية دمج التنوع البيولوجي وقيمه المتعددة في مختلف القطاعات.

النُهج غير الإلزامية الممكنة:

- يمكن مواصلة التعلم من الأقران، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، والتبادلات بين واضعي السياسات والخبراء التقنيين وأصحاب الحقوق والمتخصصين المشاركين في التنفيذ وأصحاب المصلحة الآخرين، بوصفها طريقة من طرائق المساعدة في تحديد النُهج من أجل تحديد الإجراءات الممكنة وتسريع التنفيذ.
- من شأن التركيز بدرجة أكبر على وضع خطط تمويل التنوع البيولوجي وخطط بناء القدرات وخطط الرصد لدعم التنفيذ على الصعيد الوطني أن يعزز التنفيذ الفعال ويوفر أساسا لتعيين الإجراءات وتحديد الفجوات في التنفيذ وسدّها.
- يمكن للأطراف أن تستفيد من تحديد وترتيب أولويات الإجراءات التي يُرجّح أن يُحقّق استثمار الموارد فيها أكبر قدر من التقدم نحو تحقيق الأهداف، مع مراعاة ما يرتبط بذلك من متطلبات تتعلق بالتمويل والقدرات والتكنولوجيا والحوكمة والرصد. وعلى وجه التحديد، يمكن لهذه العملية أن تحدد إجراءات ترمي إلى التصدي للعوامل الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي، ومواءمة النظم الاقتصادية والمالية مع أهداف التنوع البيولوجي، وتعزيز الحوكمة الشاملة والتكيفية، وتشجيع الإنتاج والاستهلاك المستدامين والمنصفين، والنهوض بالنهج المتكاملة في مجالات التنوع البيولوجي والمناخ والغذاء واستخدام الأراضي والمياه والنظم الصحية، وإتاحة الفرص لتحقيق منافع متعددة والحد من المفاضلات.
- يمكن تحسين سد الفجوات في التنفيذ من خلال تعزيز نهجي المجتمع بأسره والحكومة بأسرها، وتذليل العقبات المتعلقة بوسائل التنفيذ، واتساق السياسات والحوكمة البيئية، ومشاركة والتزام الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومات الوطنية، والفجوات في البيانات والمعارف.

الرسالة الرئيسية 3: وسائل التنفيذ

تحققت، منذ اعتماد الإطار، بعض المكاسب في مجالات التمويل العام المحلي والدولي، والحوافز الإيجابية للتنوع البيولوجي، وبناء القدرات وتنميتها، ونقل التكنولوجيا، والتعاون التقني والعلمي؛ ومع ذلك، جرى الإبلاغ عن إحراز تقدم أقل في مجال حشد التمويل الخاص وتتبعه، وفي الحد من الحوافز، بما فيها الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي. وتفيد الأطراف بأن إمكانية الوصول إلى وسائل التنفيذ الكافية وفي الوقت المناسب لا تزال تشكل عائقا أمام التنفيذ على صعيد الإطار.

تحدد الغاية دال من الإطار ضرورة وجود وسائل تنفيذ كافية لتنفيذ الإطار تنفيذا كاملا. وقد حددت الأطراف أهدافا وطنية تتواءم مع الهدف 19، فضلا عن الهدفين 18 و20 من الإطار باعتبارهما الأكثر ارتباطا بالغاية دال، يليهما الأهداف 14 و15 و16 و17 و21 و22 و23. ومثلما يتضح من تحليل كل هدف على حدة، تعاني هذه الأهداف العالمية تعاني بوجه عام من بعض أكبر الفجوات من حيث النطاق والطموح الجماعيين.

وجاءت درجات الأهداف 15 و16 و18 و19 ضمن أدنى الدرجات التي سجلتها جميع أهداف الإطار من حيث التقييم الذاتي للتقدم الذي تحرزه الأطراف. واستنادا إلى البيانات التي أبلغت عنها الأطراف فيما يتصل بتقييم التقدم الجماعي نحو الهدف 19، فمن غير المرجح أن الهدف المحدد لعام 2025 والمتمثل في توفير مبلغ 20 مليار دولار أميركي سنويا من مجموع الموارد المالية الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لم يتحقق؛ ومع ذلك، فلن يكون التقييم النهائي ممكنا إلا بعد الإبلاغ عن البيانات الكاملة حتى عام 2025.

وتتعلق بعض التحديات التي أبرزتها الأطراف بحجم وسائل التنفيذ وحسن توقيتها وتوافرها، فضلا عن مدى مواءمتها مع الإطار. وبالإضافة إلى ذلك، جرى الإبلاغ عن وجود تحديات فيما يتعلق ببيانات التمويل الخاصة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الفجوات في المعلومات المفصلة عن المستفيدين، وفي بيانات التمويل على مستوى الأهداف. ويفيد العديد من الأطراف بوجود نقص في الموارد المالية والبشرية، وبمحدودية القدرات المؤسسية والتقنية، وصعوبات في الوصول إلى التكنولوجيا أو نشرها. ومن المرجح أن تكون البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، قد بيّنت الفجوات في وسائل التنفيذ في تقاريرها الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تُبرز التقارير الوطنية افتقار الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب والحكومات دون الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى في أغلب الأحيان إلى الموارد الكافية لدعم مساهماتها في تنفيذ الإطار أو زيادتها. وقد حددت الأطراف الممارسات والفرص الناجحة لتحسين وسائل التنفيذ، بما في ذلك تعزيز الأطر السياساتية والتنظيمية والمؤسسية؛ وتحسين مواءمة التدفقات المالية العامة والخاصة مع أهداف التنوع البيولوجي؛ وإصلاح الحوافز، بما في ذلك الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي؛ وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتعاون التقني والعلمي؛ وزيادة التعاون بين القطاعات والجهات الفاعلة والمبادرات الدولية القائمة لتحقيق أقصى قدر من التأثير ودعم التنفيذ المنصف للإطار.

النُهج غير الإلزامية الممكنة:

- يمكن للاستثمار في سياسات عامة قوية وأطر تنظيمية وضمانات وآليات للمساءلة، بما في ذلك بالنسبة للتصنيفات وأطر الإفصاح وغيرها من الأدوات المالية حيثما كان ذلك مناسبا، أن يدعم حشد الموارد ويُحسّن مواءمة النظم الاقتصادية على حد سواء مع أهداف التنوع البيولوجي. ويمكن للدمج المتسق لاعتبارات التنوع البيولوجي في عملية صنع القرار الاقتصادي ومواءمة المنهجيات التي تستخدمها الشركات والمؤسسات المالية والجهات الفاعلة الأخرى مع أهداف الإطار ومؤشراته، أن يدعم تحسين التنسيق والتغيير النظمي طويل الأجل.

- يمكن أن تُساعد نُهج التمويل المختلط وآليات التمويل المبتكرة الأخرى في حشد موارد إضافية، مع دعم نتائج التنوع البيولوجي القابلة للقياس والتقاسم المنصف للمنافع.
- يمكن للأطراف الاستفادة من نهج المجتمع بأسره الذي يستند إلى الاعتراف بمساهمات والتزامات الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومة الوطنية في التنفيذ ودمجها، ومن خلال تحسين الطريقة التي يمكن بها للجهات الفاعلة المختلفة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب، الحصول على التمويل الكافي.
- يمكن للأطراف بذل المزيد من الجهود لتحديد الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الإعانات، ثم إلغاؤها أو التخلص منها تدريجيا أو إصلاحها، بطريقة متناسبة وصحيحة وعادلة وفعالة ومنصفة، ولتوسيع نطاق الحوافز الإيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.
- قد تستفيد الأطراف من تعزيز القدرات فيما يتعلق بحشد الموارد ورصدها. ومن شأن هذه الجهود أن تسمح بتحديد الخيارات المتاحة لتوسيع نطاق بناء القدرات وتنميتها، وتبادل المعارف والمعلومات مع مختلف الجهات الفاعلة، ونقل التكنولوجيا والتعاون التقني والعلمي، بسبل منها تحسين الآليات الإقليمية ودون الإقليمية. ويمكن لمراكز التعاون التقني والعلمي الإقليمية ودون الإقليمية المُنشأة بموجب الاتفاقية، أو غيرها من الآليات الإقليمية، أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في هذا الصدد.
- يمكن للعمل الجاري في إطار الاتفاقية بشأن حشد الموارد والحوافز وبناء القدرات والتعاون التقني والعلمي ونقل التكنولوجيا أن يأخذ نتائج التقرير العالمي في الاعتبار، فضلا عن الاحتياجات المحددة في التقارير الوطنية، عند تصميم الإجراءات الرامية إلى سدّ الفجوات في وسائل التنفيذ.
- يمكن توسيع نطاق تبادل المعارف والتوفيق والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي، بما في ذلك من خلال مراكز التعاون التقني والعلمي الإقليمية ودون الإقليمية.
- يمكن أن يُحسّن الاستناد إلى المبادرات القائمة في إطار الاتفاقية وبروتوكوليها، والاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، والمنظمات والعمليات الدولية، الاتساق، ويحد من الازدواجية، ويعظم تأثير الموارد المتاحة.

<u>الرسالة الرئيسية 4: نُهج الحكومة بأسرها</u>

على الرغم من إبلاغ العديد من الأطراف عن اتخاذ إجراءات لتعزيز الحوكمة البيئية، وزيادة تعميم التنوع البيولوجي وقيمه المتعددة، وتحسين اتساق السياسات، فإن التقدم لا يزال متفاوتا وغير كافٍ. وتتضمن أهداف الإطار جوانب تتعلق بخطط التنمية الاقتصادية وقطاعات أخرى، بما فيها النظم الغذائية والصحة والبنية التحتية والتجارة والسياسة المالية والتمويل وغيرها من الأولويات الوطنية، ومن ثم دمج التنوع البيولوجي وتعميمه في جميع قطاعات الحكومة بغية تنفيذ الإطار وتجنب المفاضلات أو التقليل منها إلى أدنى حد، والحد من الازدواجية، وترشيد تخصيص الموارد المحلية.

من بين الإجراءات السياساتية الوارد وصفها في التقارير الوطنية، تفيد الأطراف بإحراز تقدم في وضع التشريعات ومشاركة وزارات من غير القطاع البيئي، وإشراك السلطات دون الوطنية ووضع التخطيط المكاني الشامل للتنوع البيولوجي وعمليات الإدارة الفعالة. وتشمل أكثر الوزارات ذكرا في عملية الإشراك هذه وزارات الزراعة ومصايد الأسماك والمالية. وقد أدرج العديد من الأطراف

اتفاقيات ريو وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي، وورد أيضا ذكر العديد من الاتفاقيات والمبادرات الدولية في الأهداف الوطنية والتقارير الوطنية. وقدمت عدة أطراف أمثلة على التخطيط المتكامل في مجالات التنوع البيولوجي والمناخ والغذاء والمياه والصحة واستخدام الأراضي و/أو الأهداف الإنمائية الأخرى. ومع ذلك، يوصف إشراك وزارات من غير القطاع البيئي في أغلب الأحيان بعبارات عامة دون إدراج معلومات عن التنفيذ المنسق في مختلف القطاعات.

وأظهر الهدف 1 والهدف 14 من الإطار، اللذان يرتبطان، في كل نجاح يحققانه، ارتباطا مباشرا بنُهج الحكومة بأسرها من خلال التخطيط المتكامل والتعميم، على التوالي، تقدما محدودا. ويتجلى هذا بوجه خاص فيما يتعلق بالتخطيط المكاني المتكامل، ودمج التنوع البيولوجي وقيمه المتعددة في السياسات واللوائح وعمليات التخطيط والتنمية، وضمان التكامل على جميع مستويات الحكومة والقطاعات.

النُهج غير الإلزامية الممكنة:

- يشكل تعزيز التنفيذ من خلال أطر تشريعية وسياساتية أفضل وآليات تنسيق أقوى وتحسين التعاون بين القطاعات ومستويات الحكومة أمرا لا غنى عنه لضمان التخطيط والتنفيذ الفعالين والمتكاملين.
- يمكن أن يؤدي تحسين أنشطة التخطيط والرصد والتنفيذ المتكاملة في جميع العمليات بما في ذلك اتفاقية ريو، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي أو غيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف أو الاتفاقات والعمليات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، بما فيها تلك المتعلقة بالتمويل و/أو الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية، من خلال تحسين التعميم، إلى زيادة الكفاءة والحد من الازدواجية وتعزيز اتساق السياسات والإجراءات وتحسين تخصيص الموارد المحلية.
- يمكن أن يؤدي تحسين الفهم المؤسسي للإطار وللعمليات المرتبطة به في مختلف الوزارات من غير وزارة البيئة إلى تعزيز إجراءات أكثر تنسيقا وتكاملا في جميع المؤسسات والقطاعات الحكومية.
- يمكن أن يؤدي الاستثمار في التخطيط المكاني التشاركي والمتكامل والشامل للتنوع البيولوجي، على النحو الذي يتناوله الهدف 1، وتقييم قيمة التنوع البيولوجي وقيمه المتعددة، على النحو الذي يتناوله الهدف 14، إلى تحسين التنفيذ في جميع أهداف الإطار استنادا أيضا إلى المعارف والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب.

الرسالة الرئيسية 5: المجتمع بأسره

لا يمكن تحقيق الإطار دون إشراك جهات فاعلة أخرى غير الحكومات الوطنية. ويمكن أن يكون نهج المجتمع بأسره مسارا فعالا للغاية وشاملا وفعالا من حيث التكلفة لتعزيز التنفيذ. وتأثيرات مختلف الجهات الفاعلة على التنوع البيولوجي واعتمادها عليه ومشاركة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية والنساء والشباب وغيرهم من الجهات الفاعلة وحقوقهم واحتياجاتهم من الموارد، والمساهمات التي تقدمها مختلف هذه الجهات أو يمكن أن تقدمها للإطار، لم تتحقق بعدُ بالكامل، أو لم تُؤخذ في الحسبان ولم تُدعم، أو لم تُراعَ باستمرار في التخطيط والرصد والإبلاغ.

يدعم تنفيذ الإطار حاليا العديد من الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومات الوطنية، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والحكومات دون الوطنية، والمدن والسلطات المحلية الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية،

والنساء، والشباب، والمنظمات البحثية، ومجتمع الأعمال والتمويل، وممثلو القطاعات المرتبطة بالتنوع البيولوجي أو المعتمدة عليه. وتصف العديد من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي مشاركة مختلف الجهات الفاعلة في عمليات التخطيط الوطنية بدرجات متفاوتة، وقد قدمت أكثر من 100 جهة فاعلة غير الحكومات الوطنية تعهدات بدعم الإطار، من خلال البوابة التي أُطلقت لهذا الغرض. وقد أُحرز تقدم غير متكافئ بشأن القضايا المتعلقة بالحقوق والإنصاف، والحوكمة العادلة ومشاركة أصحاب الحقوق وغيرهم من الجهات الفاعلة، وإجراءات الشركات، وفي التنسيق بين الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومات الوطنية وإشراكها في التنفيذ. وفي حين أبلغ العديد من الأطراف عن إحراز تقدم في بعض عناصر الهدفين 22 و23، مثل إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب وغيرهم من الجهات الفاعلة بدرجات متفاوتة في صنع القرارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، كانت هناك تغطية أقل للأهداف الوطنية المتعلقة بالوصول إلى المعلومات والعدالة، والحقوق على الأراضي والأقاليم والموارد والمعارف التقليدية، أو حوكمة التنوع البيولوجي المراعية للاعتبارات الجنسانية. وعلى النحو المبين في تقييم الهدف 15، كان التقدم المحرز محدودا في الحد من الآثار السلبية للأعمال التجارية على التنوع البيولوجي، وزيادة الآثار الإيجابية، وتقليل المخاطر المتعلقة بالتنوع البيولوجي على الأعمال التجارية والمؤسسات المالية، وتعزيز الإجراءات الرامية إلى ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة ومنصفة، ووضع أطر مؤسسية للإفصاح والإبلاغ.

وأبلغ العديد من الأطراف عن تحديات في تنسيق وتتبع المساهمات المقدمة من الجهات الفاعلة والحكومات الوطنية الأخرى لتحقيق أهدافها الوطنية. وهناك معلومات محدودة عن مساهمات مختلف الجهات الفاعلة، أو عن الموارد المالية والقدرات وغيرها من وسائل التنفيذ المتاحة لهذه الجهات. وبالإضافة إلى ذلك، ففي حالة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب والحكومات دون الوطنية، لا تتوافر سوى معلومات محدودة عن الفجوات التي تعتري وسائل التنفيذ، والتي قد تكون مطلوبة لدعم أو زيادة مساهماتها في تنفيذ الإطار. وتجدر الإشارة إلى أن سبب هذا النقص في المعلومات قد يعزى إلى أن بوابة جمع المعلومات من هذه الجهات الفاعلة لم تُطلق إلا قبل بضعة أشهر من صدور هذا التقرير.

النُهج غير الإلزامية الممكنة:

- يمكن أن يؤدي تحسين آليات الاتصال والتنسيق والتتبع والتنفيذ المشترك للإجراءات مع الجهات الفاعلة غير الحكومة الوطنية، بسبل منها منصات أصحاب المصلحة المتعددين، إلى تعزيز عمليات التخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ والاستعراض المتسقة والشاملة.

- يمكن لآليات تحسين تتبع الالتزامات والتقدم المحرز نحو وفاء الجهات الفاعلة غير الحكومات الوطنية، على المستوى الوطني، أن تُحسّن الشفافية والتنسيق والتكامل. ويمكن أن يشمل ذلك أيضا تتبع وسائل التنفيذ المتاحة لمختلف الجهات الفاعلة أو احتياجات وسائل التنفيذ لدى جهات فاعلة محددة، مثل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب والحكومات دون الوطنية.

- يمكن أن يؤدي تعزيز البيئة المواتية لاتخاذ الإجراءات اللازمة من جانب الشركات والجهات الفاعلة المالية، ومساءلتها، إلى دعم تنفيذ الإطار. وقد يشمل ذلك وضع السياسات والقوانين واللوائح ذات الصلة وإنفاذها، وتعزيز الإفصاح والإبلاغ المتعلق بالتنوع البيولوجي، ودمج اعتبارات التنوع البيولوجي في عمليات صنع القرارات التجارية والمالية، وتشجيع العمل في مختلف القطاعات وسلاسل القيمة التي لها تأثيرات واعتمادات كبيرة على التنوع البيولوجي.

- يمكن أن تؤدي مواصلة تطوير نهج شاملة وقائمة على الحقوق ومستجيبة للشباب والاعتبارات الجنسانية إلى دعم تنفيذ الإطار بصورة أكثر فعالية. ويتضمن ذلك الاعتراف بأصحاب الحقوق باعتبارهم شركاء في التنفيذ، وتعزيز المشاركة والتمثيل، على نحو كامل ومنصف وشامل وفعال ومراعٍ للاعتبارات الجنسانية، للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة في السياسات وعمليات صنع القرارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

الرسالة الرئيسية 6: البيانات والمعارف

بذلت الأطراف جهودا كبيرة لتحسين نظم الرصد وإدارة المعارف الوطنية، بما فيها المعارف التقليدية. ومع ذلك، توجد فجوات كبيرة في توافر البيانات، وتبادلها، والمؤشرات المناسبة والتشغيلية، والبنية التحتية القائمة والقدرات التقنية، مما يُحدث فجوات في البيانات والمعلومات والمعارف المتاحة لصنع القرارات.

تتوافر لدى العديد من الأطراف بيانات كمية لرصد الأهداف 1 و2 و3 و4 و10، ولكن الإبلاغ كان متفاوتا في بقية الأهداف، بما في ذلك وجود بعض الفجوات الكبيرة في البيانات. وقد حشدت الأطراف المعلومات من الوكالات الحكومية والمؤسسات العلمية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمصادر الدولية، وأحرزت تقدما نحو تحقيق الهدف 21. والإبلاغ الكمي أكثر تطورا بالنسبة لبعض النظم الإيكولوجية، وللأهداف المتعلقة بالاستعادة، والمناطق المحمية والمحفوظة، وحالة الأنواع، ونظم الإنتاج، مقارنة بالأهداف التي تتناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والشاملة. ويتسم الإبلاغ النوعي عن عناصر الأهداف بالتفاوت أيضا. ولم يُبلغ أي طرف عن جميع المؤشرات الرئيسية، ولم تُفعّل أيضا المنهجيات المستخدمة لمؤشرين رئيسيين. وتفتقر البيانات المبلغ عنها لمعظم المؤشرات إلى سلاسل زمنية قابلة للمقارنة، ونادرا ما تصنّف حسب نوع النظام الإيكولوجي، أو نوع الجنس، أو العمر، أو العلاقة مع الشعوب الأصلية أو المجتمعات المحلية، أو غيرها من الخصائص ذات الصلة. وقد ثبت أن المؤشرات الرئيسية الأحدث تشكل تحديا خاصا للإبلاغ عنها باستمرار وبالتالي لعملية تجميعها.

وتشمل التحديات المتعلقة بالبيانات والمعارف الافتقار إلى الوضوح المنهجي بشأن بعض المؤشرات، بما فيها المؤشرات الرئيسية، ومدى توافر البيانات وإمكانية الوصول إليها، وتجزؤ البيانات بين المؤسسات والمنصات، وعدم كفاية البنية التحتية التقنية والتكنولوجية، وتعقيدات النظم الإحصائية الوطنية، ونقص التمويل المستقر والموثوق، ومحدودية القدرات البشرية، وعدم كفاية التنسيق المؤسسي وحوكمة البيانات، والتحديات المتعلقة بإدراج المعارف التقليدية. مع الحصول على الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة، والمعلومات المجتمعية عن جهود الرصد. ونظرا لأن المؤشرات الرئيسية ترمي إلى توجيه التنفيذ فضلا عن قياس التقدم، فإن ذلك يشير إلى أن الأطراف قد تفتقر إلى المعلومات التي تحتاجها لتنفيذ الإطار، مما يزيد من إعاقة التقدم.

النُهج غير الإلزامية الممكنة:

- يشكل الاستثمار في البيانات والرصد ونظم المعارف المتعددة، بما في ذلك دعم البنية التحتية الرقمية أو آليات غرف تبادل المعلومات الوطنية أو غيرها من نظم إدارة المعلومات الوطنية، عنصرا أساسيا لضمان التنفيذ الفعال على الصعيد الوطني والإبلاغ وصنع القرارات على المستويات الوطني ودون الوطني والعالمي. ويتضمن ذلك تحديد الخيارات لتعزيز وسائل التنفيذ المتاحة للبلدان النامية الأطراف من أجل دعم وضع نظم رصد وإحصاء وطنية.
- قد تستفيد الأطراف من تحديد المجالات ذات الأولوية التي تشتد فيها الحاجة إلى الاستثمار في تحليل البيانات والرصد ونظم المعارف لدعم التنفيذ والإبلاغ بشأن الإطار، بسبل منها مراعاة قيمة المعلومات المصنفة عن نوع

النظام الإيكولوجي أو الأنواع أو القطاع أو نوع الجنس أو العمر أو الشعوب الأصلية أو المجتمعات المحلية وغيرها من الخصائص ذات الصلة في إثراء عملية صنع القرارات، ووضع خرائط وطنية للنظم الإيكولوجية.

- التعلم من الأقران وبناء القدرات والدعم التقني المحدد الهدف، بما في ذلك على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وإشراك الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومات الوطنية، ويكون ذلك على سبيل المثال من خلال مراكز التعاون التقني والعلمي.
- يمكن توجيه تنسيق البحوث والاستثمار نحو سد الفجوات المعرفية التي حُدّدت من خلال التقارير الوطنية، بما فيها الفجوات التي تؤثر على البلدان النامية والنظم الإيكولوجية والمناطق والفئات الاجتماعية ونظم المعارف الممثلة تمثيلا ناقصا.
- يمكن وضع عمليات لإشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب وغيرهم من أصحاب المعارف، بما في ذلك الاستفادة من مبادرات الرصد المجتمعية، بالاشتراك معهم، وتشمل الضمانات المناسبة وآليات للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ويمكن أن تتناول هذه العمليات أيضا تحسين وظائف البوابة لتقديم الالتزامات من جانب الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومات الوطنية والتشجيع على استخدامها.
- من شأن تعديل نظم الرصد والبيانات التي تستخدمها الأعمال التجارية والمؤسسات المالية في أطر الإفصاح الخاصة بها لتتوافق مع أطر الحكومات، بما في ذلك المواءمة مع المؤشرات المستخدمة في التقارير الوطنية، أن يُحسّن الاتساق والشفافية.

الاستنتاجات المتعلقة بإعداد هذا التقرير

أتاح تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وتقديم الأهداف الوطنية، وإعداد التقارير الوطنية السابعة، وإعداد هذا التقرير العالمي الأول عن التقدم الجماعي المحرز في تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، أولى الفرص لنشر النهج المتعدد الأبعاد المعزز للتخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض، بما في ذلك إطار الرصد، المعتمد في مؤتمري الأطراف الخامس عشر والسادس عشر، وذلك لتلبية متطلبات الشفافية والمسؤولية في تنفيذ الإطار. وعلى الرغم من أن استعراض آلية التخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض لا يشكل هدفا محددا للتقرير العالمي، فإن إعداده ولّد عددا من الرؤى بشأن عمل هذه الآليات.

واستنادا إلى المعلومات التي حُلّلت في هذا التقرير، تُوفّر آليات التخطيط والرصد والاستعراض والإبلاغ الخاصة بالإطار أساسا متينا للشفافية والمساءلة وتقييم التقدم الجماعي المحرز مع إتاحة المرونة في استخدامها وفقا للظروف الوطنية. وقد أدرجت جميع الأطراف التي قدمت تقاريرها بيانات لمؤشر واحد على الأقل من إطار الرصد المعتمد. ويتراوح تقديم البيانات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية بين 7 في المائة و78 في المائة من الأطراف، وذلك بحسب المؤشر. وعلى الرغم من إرساء أسس جيدة، فإن البيانات المقدمة بشأن المؤشرات الرئيسية غير ممثلة تمثيلا كافيا أو لا تتسم بالاتساق الكافي في الوقت الحالي لاستخلاص استنتاجات قاطعة بشأن التقدم الجماعي المحرز. وتوفر المؤشرات الوطنية الأخرى المقدمة معلومات تكميلية قيّمة، ولكن تقييم الاتجاهات الجماعية عبر أنواع المؤشرات والمواضيع المختلفة لا يزال يشكل تحديا.

وقد أدى هيكل الإبلاغ الموحد لكل من الأطراف والجهات الفاعلة غير الحكومات الوطنية إلى تحسين القدرة على تقييم التقدم الجماعي المحرز على الصعيد العالمي، ولكن هناك بعض الفجوات في المعلومات المُجمّعة، وفي الإرشادات المتعلقة بالإبلاغ، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام المؤشرات، والمعلومات المتعلقة بالفرع جيم من الإطار، والمعلومات الواردة في كل من التقارير الوطنية والتزامات الجهات الفاعلة الأخرى بشأن التقدم الذي أحرزته هذه الجهات. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك حاجة إلى مزيد من الإرشادات بشأن منهجية وتوقيت استكمال المعلومات المقدمة في مساهمات الأطراف بمعلومات مستقاة من التقييمات العلمية، بما في ذلك عمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ومصادر البيانات العالمية والأدبيات ذات الصلة، وخاصة في ضوء التقييم العالمي الثاني لهذا المنبر والذي يجري إعداده. وهناك حاجة أيضا إلى مزيد من الإرشادات بشأن كيفية استخدام الفجوات المعرفية المحددة في التقارير الوطنية والتقرير العالمي لتوجيه الاستثمارات المستقبلية في مجالات البحث والرصد وإعداد الأدوات والتقييمات.